معركة تلعفر تفجّر خلافات بغداد والتحالف

«22

الجيش اليمني يتقدم على أكثر من جبهة

«23

فضائح الفساد القطرية تتوالى

اقتصاد الدوحة يدفع «فاتورة باهظة» .. نزوح الاستثمارات يتسارع

ملامح صفقة قطرية مشبوهة في السياحة

الدوحة تلعب بورقة خاسرة جديدة بالسعي لتدويل قضية الملاحة البحرية في الخليج

قرقاش: الأزمة نتاج لسياسات تنظيم الحمدين

«البيان» ترصد توزيع الأدوار بين الأبواق المسيئة للخليج

64 مليار دولار صفقات قطرية لتمويل الإرهاب والإضرار بالمنطقة

عواصم – البيان، وكالات

أكد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن الأزمة الحالية نتاج سياسات حكومة قطر وهي أزمة سياسية بامتياز. ولفت معاليه إلى أن الأزمة التي تسببت بها قطر ليست في الشعوب.

وتطرق معالي الدكتور أنور قرقاش في تغريدات على تويتر إلى الأزمة القطرية وأفق الحل. وكتب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية: «أزمة قطر على المستوى الشعبي مؤسفة ولكنها متوقعة، المشكلة ليست في الشعوب، فالنسيج واحد، الأزمة نتاج سياسات حكومة قطر في حق الجار والمحيط».

وأضاف معاليه: «أن يتمحور كل منا في خندق بلده متوقع في ظل تركيباتنا الاجتماعية، ولعل ولاء الإخوان لحزبيتهم استثناء، وتبقى أزمة قطر سياسية بإمتياز وحلها سياسي».

محاولات الهروب

في غضون ذلك، وبعد يوم من الصفعة التي تلقتها قطر من منظمة الطيران المدني (إيكاو) تحاول الدوحة اللجوء إلى ملف الملاحة البحرية بعد فشلها الذريع في تسييس الملاحة الجوية.

وزعم المستشار بشؤون النقل البحري بوزارة المواصلات والاتصالات القطرية ناصر قدار أن الإجراءات السيادية التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ضد الدعم القطري للتطرف وخطاب الكراهية والتحريض على الدول العربية لا تطابق القانون الدولي وتنتهك اتفاقية قانون البحار 1982 وهناك اتفاقية في البحث والإنقاذ واتفاقية السلامة البحرية وهناك اتفاقية حول حقوق العاملين في البحر واتفاقية الأمن البحري.

ويعد ملف الملاحة البحرية ثالث الملفات التي تحاول قطر تدويلها والالتفاف على التدابير السيادية التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب للحفاظ على أمنها من التنظيمات الإرهابية المدعومة من قطر. وسبق لقطر أن حاولت تدويل ملفي الحج والملاحة الجوية وفشلت فشلاً ذريعاً.

من جهة أخرى، قالت مصادر في الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أن هذه الدول جددت تمسكها بمطالبها حيال حل الأزمة، وأنه لا تنازل عنها وأي محاولات للضغط عليها لن تجد إلا الفشل في النهاية. وأكدت المصادر أنه لا وعود للنظام القطري مرة أخرى ولابد من التنفيذ أولاً حتى تكون هناك ثقة في تغيير السياسات القطرية التي تستهدف الأمن القومي للدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

64 مليار دولار

وتتكشف شواهد وأدلة بشكل يومي حول الدعم القطري للإرهاب بعد مرور أكثر من شهرين على المقاطعة التي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. وفي آخر الأرقام الخاصة بتورط قطر في تمويل التطرف، كشفت مصادر أمنية وإعلامية عن أن قطر أنفقت 64 مليار دولار أميركي على صفقات تمويل مشبوهة أضرّت بالمنطقة.

وكشفت الحلقة الخامسة من برنامج «الإرهاب.. حقائق وشواهد» الذي بثّته قناة الشارقة الفضائية التابعة لمؤسسة الشارقة للإعلام، عن حقيقة تمويل النظام القطري للإرهاب، والعبث بالمقدرات المالية للدولة والشعب، وعقد صفقات مشبوهة استغّلت فيها مناصب حكومية بغية شراء الذمم والولاءات، وتبييض سمعتها، والمضي في عنادها السياسيّ لتظهر بدور الضحية بينما هي تخطط ضمنياً لقلب الاستقرار في المنطقة. وذكر التقرير الرئيسي في الحلقة أن الإنفاق القطري بلغ 64 مليار دولار على الإرهاب والتنظيمات المتطرفة وكذلك منابر خطاب الكراهية وصفقات أخرى.

وأشار محللون اقتصاديون إلى أن تمويل الإرهاب بهذا الكم الهائل من الأموال يشير إلى سلوك متناقض في الأداء السياسي لطبيعة الحكم بالدوحة وأن هذا التورط في الإرهاب أضرّ بالاقتصاد المحليّ القطري، إذ أن المليارات التي صرفت على الخطط التخريبية كان يجب أن تصرف على الدولة القطرية وبناء مقدراتها وبنيتها التحتية وعلى أبناء الشعب القطري بدلاً من وصولها إلى جهات حوّلتها إلى جرائم وقتل وتفجيرات تستهدف تدمير عدد من الدول العربية.

من جهة أخرى، قال خبراء في مجال الطاقة، إن وفرة الإنتاج من الغاز الطبيعي أفقد الغاز القطري المسال زبائنه، خاصة في ظل ثورة الغاز الصخري الأميركي التي بدأت في العام 2005.

وقال الخبراء إن الأيام المقبلة ستشهد انخفاضاً حاداً في أسعار الغاز القطري المسال، في ظل وفرة المعروض ودخوله في منافسة مع الغاز الطبيعي، وأن أسعار الغاز المسال ستتراجع كثيراً، ولأنه يستبعد أن تتساوى مع «الغاز الطبيعي»، لتتراوح بين 3 و4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية.

وذكرت المصادر إن قطر تلقت صدمة كبيرة بعد إغلاق محطة «جولدن باس» في ولاية تكساس الأميركية، في اليوم التالي لانتهاء أعمال الإنشاء عام 2010؛ إذ لم يكن ذلك بسبب الخسائر المادية المقدرة بمليار دولار، بل لفشل الدوحة في قراءة الواقع الجديد لثورة الغاز الصخري الأميركي التي بدأت في العام 2005، وخروج أميركا من قائمة الدول المستوردة لغاز قطر المسال، رغم أنها كانت «المشتري الرئيسي».

الأبواق الإعلامية

إعلامياً، رصدت «البيان» حركة الأبواق الإعلامية القطرية وكيفية تقسيم المهام فيما بينها. وكشف الرصد عن أن العاملين في كل من المركز العربي لدراسة السياسات الذي أسسه عراب الفتنة والإرهاب الإسرائيلي عزمي بشارة، وقناة الجزيرة، باتوا يعملون في كل الاتجاهات على وسائل التواصل الاجتماعي بعد الانقضاء من عملهم التلفزيوني أو غيره. وبالإضافة إلى عملهم الطبيعي أضيفت إليهم مهمة التغريدات على تويتر والمنشورات على الفيسبوك.

ولوحظ خلال الأزمة عبر رصد للكثير من العاملين في قناة الجزيرة والمركز العربي لدراسة السياسات، عملية التناوب على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص تويتر، فالعاملون في القنوات التلفزيونية ينتشرون كالديدان في وسائل التواصل الاجتماعي نهاراً، بينما العاملون في المراكز البحثية ينتشرون في الليل بتغريدات غالباً ما يسودها التحريض والإساءة للدول العربية والخليجية، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويشابه في الأمر جوقة من المغردين النهاريين من قناة الجزيرة، وفي مقدمتهم جمال ريان وفيصل القاسم، الذين يسخرون كل أوقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة إلى الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، حتى دخل على الخط مدير قناة الجزيرة الإخواني ياسر أبو هلالة بتغريدات وتحريضات طائفية، فقد يظهر على تغريدات أبو هلالة التحريض المذهبي، وضبط مغردون أبو هلالة وهو يعيد تغريدات ذات أبعاد طائفية تسيء إلى السعودية، وخصوصاً بعد التقارب العراقي السعودي الأخير، الذي اعتبره فريق قطر المغرد تناقضا في العلاقة التاريخية بين البلدين، في إطار دعوتهم لاستمرار القطيعة بين البلدين.

وقد امتد الارتزاق الإعلامي حتى وصل إلى لندن عبر قناة «الغد العربي» التي أصبحت وكراً للمسيئين والمرتزقة الذين أصبحوا يعملون ليلاً ونهاراً للإساءة إلى الدول العربية، متخذين من حرية التعبير في بريطانيا سلاحاً قذراً للإساءة إلى الدول الأربع.

دفاع عن «القاعدة»

دافعت منظمة إخوانية تابعة لقطر عن تنظيم القاعدة في اليمن، واصفة الحرب التي تخوضها القوات اليمنية ضد التنظيم بالانتهاكات.

وأصدرت منظمة «سام للحقوق والحريات» القطرية التي يرأسها قيادي في الإخوان بياناً زعمت فيه أن الحرب التي تخوضها قوات النخبة في شبوة انتهاكات، مورست مؤخراً ضد أفراد من قبيلة العولق التي ينحدر منها الأميركي أنور العولقي المتهم بالانتماء لتنظيم القاعدة والذي قتل بغارة أميركية بطائرة بلا طيار في 30 سبتمبر 2011. وتعليقاً على هذا البيان، قال مصدر في قوات النخبة لموقع «24»: «ليس صحيحاً ما يتم الترويج له، قوات النخبة انتشرت في شبوة ومهمتها تأمين المحافظة والبلدات الريفية».

عدن - وكالات

«الإرهاب.. حقائق وشواهد» يكشف خفايا دعم تنظيم الحمدين للتطرف

64 مليار دولار صفقات قطرية لتمويل الإرهاب

د. حسن الصبيحي: الدوحة تساهلت مع المنظمات الإرهابية وأوجدت حالة عداء في المنطقة

عبد الوهاب الفايز: السلوك السياسي للدوحة متناقض وأضرّ بسمعتها عربيا

■ الشارقة ـ البيان

تتكشف شواهد وأدلة بشكل يومي حول الدعم القطري للإرهاب بعد مرور أكثر من شهرين على المقاطعة التي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. وفي آخر الأرقام الخاصة بتورط قطر في تمويل التطرف، كشفت مصادر أمنية وإعلامية عن أن قطر أنفقت 64 مليار دولار أميركي على صفقات تمويل مشبوهة أضرّت بالمنطقة.

وكشفت الحلقة الخامسة من برنامج «الإرهاب.. حقائق وشواهد» الذي بثّته قناة الشارقة الفضائية التابعة لمؤسسة الشارقة للإعلام، عن حقيقة تمويل النظام القطري للإرهاب، والعبث بالمقدرات المالية للدولة والشعب، وعقد صفقات مشبوهة استغّلت فيها مناصب حكومية بغية شراء الذمم والولاءات، وتبييض سمعتها، والمضي في عنادها السياسيّ لتظهر بدور الضحية بينما هي تخطط ضمنياً لقلب الاستقرار في المنطقة. وذكر التقرير الرئيسي في الحلقة التي تم بثها مساء أول من أمس أن الإنفاق القطري بلغ 64 مليار دولار على الإرهاب والتنظيمات المتطرفة وكذلك منابر خطاب الكراهية.

واستهلّ الأستاذ بجامعة الإمارات، الدكتور حسن الصبيحي حديثه بالإشارة إلى أن سلوك القادة القطريين أدى إلى التساهل بالتعامل مع المنظمات والجهات المتطرفة التي تدعمها سواء بالمال أو بالحاضنة السياسية، لافتاً إلى أن المسألة القطرية برمّتها مرتبطة بتربية سياسية بنيت عليها هيكلة الدولة، واصفاً ذلك بالمزاج السياسي الشخصي داخل الدولة، في إشارة إلى وجود أفراد يديرون دفّة الحكم في البلاد من أصحاب نفوذ وعلاقات مشبوهة تضرّ بالمصالح الداخلية والإقليمية، وهو ما عمل على إيجاد حالة العداء بين الأشقاء المجاورين للدوحة وأعداء إقليميين في ذات الوقت.

وأكد الصبيحي أن الدعم القطري المتعدد الأشكال لمختلف الجماعات الإرهابية، سواء تلك التي تتناحر في العراق أو سوريا، أو موقفها المشبوه من الحرب في اليمن، أسهم في إيجاد حالة ملتبسة، فالنظام من جهة يتحدث عن الديمقراطية وفي ذات الوقت يدعم جماعات تقتتل على الأرض وتسفك الدماء، مشيراً إلى أن النظام القطري لو كان حريصاً على وحدة البلاد العربية لاستثمر كل تلك المقدرات المالية بما يفيد الصالح العام.

ولفت الصبيحي إلى أن النظام القطري يعتبر أن فاتورة الإرهاب متواضعة، لكن المسألة أكبر من هذا الأمر، حيث أن الثروة التي يهدرها في كل اتجاه سيأتي يوم ويفقدها إذا ما استمر هذا الضخّ المالي، وأن هذه الأموال تذهب إلى حلفاء لإيجاد حالة من عدم الاستقرار في البلدان العربية وتدمير مقدراتها، محذّراً في الوقت نفسه من خطورة تبعات هذه المسألة حيث سيأتي يوم على الإنسان القطري يخسر كل ما لديه.

خطط تخريبية

بدوره أشار المحلل الاقتصادي عبد الوهاب الفايز من السعودية، إلى أن تمويل الإرهاب بهذا الكم الهائل من الأموال يشير إلى سلوك متناقض في الأداء السياسي لطبيعة الحكم بالدوحة، مؤكداً على ما جاء في التقرير الذي بدأت به الحلقة، وهو أن قطر أنفقت ما يزيد عن 64 مليار دولار لتمويل الإرهاب، لافتاً إلى أن هذا الأمر أضرّ بسمعتها في العالم العربي.

وألمح الفايز إلى أن نظام الدوحة أضرّ بالاقتصاد المحليّ، وهناك أموال أكبر مما أشار لها التقرير في مسألة التمويل المشبوه، ما انعكس بشكل سلبي على النظام القطري، إذ أن المليارات التي صرفت على الخطط التخريبية كان يجب أن تصرف على الدولة القطرية وبناء مقدراتها وبنيتها التحتية وعلى أبناء الشعب القطري بدلاً من وصولها إلى جهات حوّلتها -كما نظام الدوحة- من نعمة إلى نقمة.

وفي مداخلته من العاصمة البريطانية لندن، أوضح عضو المعهد الملكي للشؤون الدولية، الدكتور عبد الله حمودة، أن المقاطعة الخليجية بهدف تجفيف منابع الإرهاب، تؤتي أُكلها في كل يوم، وتتمحور أهميتها في أنها مستمرة بفرضها وبشكل حازم سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، وهذا ما سيجبر نظام الدوحة على العودة إلى صوابه والتعلّم من أخطائه.

وأضاف حمودة أن الغرور المالي وانخفاض قاعدة السوق يدفعان إلى الوصول إلى صفقات مشبوهة يتم تمريرها عبر وسطاء كثر لزعزعة استقرار المنطقة، مشيراً إلى علاقة النظام القطري بجماعة الإخوان ودورهم في الاستفادة وتمرير التمويل إلى جهات مختلفة، واصفاً قيادة الدوحة بـ«المختطفة» من قبل الجماعة وبأنها ليست سوى متحدثة باسمها.

وأبدى حمودة استغرابه من تصرفات النظام القطري، معتبراً إياه كياناً سياسياً محدوداً يحاول إثبات ذاته من خلال صوت لا يأتي من حناجره وعضلاته، ما يشير إلى حالة من التناقض الشديد بين ما يجري على أرض الواقع، وبين ما يفعله النظام في السرّ، فهو بالمال يشتري -إلى جانب الذمم- الأصوات والمواقف.

ساركوزي «طُعم» في سنارة اللوبي القطري

■ باريس ـ وكالات

عادت قضية استضافة قطر لكأس العالم 2022 لواجهة الصحافة الدولية، فبعد صحيفتي «التليغراف والصنداي تايمز»، أثارت الأوساط السياسية والأمنية والإعلامية هذه الأيام بفرنسا قضية دعم الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لملف قطر، وذلك من خلال اتهامه بشراء الأصوات لاستضافة نهائيات كأس العالم 2022.

وفتحت العدالة الفرنسية تحقيقاً حول حصول ساركوزي على المال من أجل دعم ملف قطر، ورغم أن محامي ساركوزي، تيبري هيرزوغ، نفى تورط موكله في ذلك، إلا أن العدالة الفرنسية أكملت تحقيقها حول الموضوع، إذ يسعى المحققون للتحري عن مبلغ 182 مليون يورو تلقاه ساركوزي من الدوحة.

علاقة وطيدة

تعود علاقة نيكولا ساركوزي بالعائلة الحاكمة في قطر إلى فترة توليه حقيبة الداخلية الفرنسية، إذ كانت تربطه علاقة وطيدة بينه وبين رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر. وفي تقرير لصحيفة «عكاظ» ذهبت بعض الأوساط الفرنسية حد التهكم على قطر وساركوزي بالقول إن الدوحة هي من دفعت لزوجة ساركوزي السابقة سيسيليا أتياس مبلغاً كبيراً من أجل قبولها الطلاق، والذهاب إلى أميركا للعيش هناك.

وكان أول ظهور لـ«سيسيليا» برفقة ساركوزي في 15 أكتوبر 2007 بالإليزيه بعد توليه الرئاسة ظهوراً مقتضباً، لم يدم طويلاً تبعه إعلان رسمي عن حدوث طلاق بينهما، والحديث عن تقاضي سيسيليا مبلغاً ضخماً مقابل تخليها عن لقب السيدة الأولى للإليزيه. وأشارت مصادر إلى أن المبلغ الكبير دفعته قطر للزوجة السابقة لساركوزي.

هذه الأحداث لم تكن مصادفة ولا مفاجئة للمتتبعين للشأن القطري وساركوزي، فالكثير منهم تحدث كيف كان ساركوزي طعماً سهلاً في سنارة القطريين قبل رئاسة قصر الإليزيه.

وكون علاقة ساركوزي مع الدوحة تعود لأيام توليه حقيبة الداخلية، فقد فضل عدم إزعاج الراعي الأول المغدق على نفقاته الجانبية وسفرات زوجته كارلا بروني، مفضلاً الانصياع لمطالب الدوحة تجنباً لفقدان الامتيازات التي كان يحوزها.

في نوفمبر 2008، زار ساركوزي الدوحة للمشاركة في مؤتمر للأمم المتحدة، وبدعوة من رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر، وهناك اتفق الطرفان على كثير من النقاط التي كانت عالقة بين البلدين قبل مجيئه للإليزيه.

وجهة رؤساء فرنسا

لم يحدث أن تجاوز قاطنو «الإليزيه» التقاليد الفرنسية المعروفة في الجمهورية الفرنسية، منذ عهد ميتران وشيراك في علاقتهم مع الخليج العربي، إذ كانت السعودية الوجهة الأولى لرؤساء الجمهورية الفرنسية، فعلاقة أي رئيس فرنسي منتخب لاعتلاء قصر الإليزيه كانت وطيدة مع الرياض. ولم يسبق لأي رئيس فرنسي منذ عهد ميتران أن قام بزيارة للإمارة الصغيرة «قطر» قبل زيارته للسعودية.

ولم تسع قطر في البداية لاستهداف نيكولا ساركوزي على وجه التحديد، ولكن تكوين صداقات مع الغرب هو من ضمن أولويات هذه الإمارة الصغيرة التي تحتل المرتبة الثالثة في تشكيل اللوبيات المالية عبر العالم، فقد حاول القطريون إبرام علاقات مع شخصيات سياسية وثقافية وحقوقية على شاكلة «ميشيل روكار» و«دومنيك فيلبان»، الذي يملك مكتباً للمحاماة في فرنسا، وكان أمير قطر السابق حمد بن خليفة من المتعاملين مع مكتب «دومنيك فيلبان»، ويستشيره في قضاياه المالية والسياسية.

وأمام هذه اللعبة، وقع نيكولا ساركوزي في الفخ وابتلع طعم القطريين، فما كان من الرجل إلا دعوة حمد آل ثاني، أول مسؤول أجنبي يستضيفه ساركوزي في قصر الإليزيه في 30 مايو 2007 على مأدبة عشاء، تمخض عنه 16 مليار دولار، ظهر منها 14 ملياراً كانت ثمن شراء 80 طائرة إيرباص من نوع A350.

جهل سياسي

ينظر الخبراء والمختصون للعلاقة التي كانت بين الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي والأسرة الحاكمة في قطر على أنها جهل بالتوازن الجيوسياسي، في ظل التمركزات التي كانت تريدها قطر، فقد سعت لتشكيل لوبيات مالية اقتصادية وسياسية في أوروبا، وكانت وجهتها الأولى فرنسا.

الحركة الجوية بمطار حمد في تراجع مستمر

■ الدوحة ـ وكالات

تواصل التراجع في الحركة الجوية في مطار حمد الدولي مما يعكس التدهور السياحي وحالة التباطؤ في قطاع الطيران وفشل إجراءات الدوحة في تنشيط السياحة واستعادة الزخم في حركة الرحلات فضلاً عن تضرر «الخطوط القطرية» جراء إغلاق مطارات وأجواء الدول الرافضة لدعم الدوحة للإرهاب أمام «القطرية» والناقلات المسجلة في قطر.

وانخفض عدد القادمين إلى الدوحة 32٪ خلال يونيو الماضي مقارنة مع الشهر السابق عليه ليصل العدد في يونيو 2017 إلى نحو مليون شخص مقابل 1,6 مليون في مايو 2017.

وتزامن معها تراجع في عدد الطائرات القادمة إلى مطار حمد الدولي بنسبة 23٪ ليبلغ عددها 8,3 آلاف طائرة مقابل 10,8 آلاف طائرة خلال مايو.

كما انخفض حجم البضائع التي تحملها السفن القادمة إلى موانئ قطر 46٪ ليبلغ وزنها خلال يونيو 2017 نحو 2,7 مليون طن، مقارنة بنحو 5 ملايين طن خلال مايو 2017.

ولم يقف التأثير السلبي في قطر عند هذا الحد بل وصل إلى قطاعها العقاري الذي يعتبر من القطاعات المهمة، وذات التأثير الكبير في الناتج المحلي الإجمالي لقطر. وتراجع عدد العقارات التي تم بيعها إلى أدنى مستوياته الشهرية منذ بدء نشرها في أبريل 2014 ليبلغ عددها خلال يونيو الماضي 135 عقاراً مقابل 411 عقاراً في مايو ويسجل عددها تراجعاً 67٪ وهو الأعلى منذ بداية الإعلان عن عدد العقارات المباعة «شهر أبريل 2014».

اقتصاد الدوحة يدفع «فاتورة باهظة»

■ عواصم ـ الوكالات

شهدت مؤشرات الاقتصاد القطري تراجعات جماعية فيما يتواصل مسلسل التهاوي بصورة متسارعة كثمن طبيعي للسياسات الخاطئة والمتهورة التي انتهجها صانع القرار في الدوحة، حيث يتحمل الاقتصاد أعباء سداد «فاتورة باهظة» جراء العناد القطري وتوابع إصرار الدوحة على سياساتها الداعمة للإرهاب.

ومع تزايد خسائر الأسهم وتوقف المشاريع وحالة الضبابية بشأن سحب حق استضافة مونديال كأس العالم 2022 تتسارع موجات نزوح المستثمرين في الأوراق المالية أو في المشاريع المباشرة كما تتواصل عمليات خروج الأموال والاستثمارات مع التخفيضات المالية من جانب مؤسسات التقييم العالمية للاقتصاد القطري ولكبريات الشركات والمؤسسات والبنوك القطرية فيما تتفاقم معاناة القطاعين التجاري والسياحي مع تباطؤ تدفق السياحة وإقدام الأفراد على اتباع سياسات «تقشفية» للحد من الاستهلاك بعد اشتعال أسعار السلع والتكاليف المعيشية مع ارتفاع تكلفة الاستيراد والشحن.

ومع تزايد أمد المقاطعة من جانب الدول الداعية لمكافحة الإرهاب طالت التأثيرات السلبية قطاعات أخرى حيوية خاصة النقل والطاقة الطيران جراء عزلة الدوحة.

تراجع الثقة

كما أدى تراجع الثقة في الاقتصاد القطري إلى توقف مشاريع كبرى أسفرت عن احتجاجات عمالية بسبب عدم سداد الرواتب وتعرض الاستثمارات لمخاطر الإفلاس فيما تتزايد معاناة القطاع المصرفي نتيجة شح السيولة وإقدام المودعين على سحب أموالهم وتحويلها من الريال إلى العملات الأخرى تحسباً لتلاشي قيمته.

ويعد هروب نحو نصف المستثمرين التقليديين، السبب المباشر في دفع الدوحة للقيام باستجداء الأسواق الآسيوية بحثاً عن مستثمرين جدد لسد الفجوة التي تتسبب في ارتفاع فاتورة الاقتراض كتعويض عن المخاطر السياسية التي أفرزتها التطورات الحالية.

مخاطر قادمة

وأكد خبراء المال والاقتصاد أن الاقتصاد

«البيان» ترصد تقسيم العمل على وسائل التواصل بين فترتين ليلية ونهارية

الأبواق المسيئة للخليج تعمل على مدار الساعة

الارتزاق وصل لندن عبر قناة «الغد العربي» وهي وكر المسيئين

اسطنبول، حلب- البيان

آخر من يتحدث عن الارتزاق هم العاملون في قناة الجزيرة القطرية وبعض العاملين المرتزقة في المركز العربي لدراسة السياسات الذي أسسه عراب الفتنة والإرهاب الإسرائيلي عزمي بشارة، وقد بات التابعون لتلك المؤسستين يعملون في كل الاتجاهات على وسائل التواصل الاجتماعي بعد الانقضاء من عملهم التلفزيوني أو غيره. وبالإضافة إلى عملهم الطبيعي أضيفت إليهم مهمة التغريدات على تويتر والمنشورات على الفيسبوك.

ولوحظ خلال الأزمة عبر رصد للكثير من العاملين في قناة الجزيرة والمركز العربي لدراسة السياسات، عملية التناوب على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى وجه الخصوص تويتر، فالعاملون في القنوات التلفزيونية ينتشرون كالديدان في وسائل التواصل الاجتماعي نهاراً، بينما العاملون في المراكز البحثية ينتشرون في الليل بتغريدات غالباً ما يسودها التحريض والإساءة للدول العربية والخليجية.

ففي تغريدات متكررة تجاوز المدعو محمد مختار الشنقيطي حدوده بالإساءة إلى المملكة العربية السعودية، وعلى غرار المدرسة القطرية البغيضة طالما طالب الشنقيطي بتدويل إدارة الحرمين، مطالباً بأن يكون لإيران دور فيها، في حين أنه يدعي بأنه أستاذ الأخلاق السياسية في جامعة الدوحة، بينما تجد البذاءة والإساءة في معظم تغريداته المسائية، باعتبار أنه من الفريق الليلي.

جوقة النهار

ويشابهه في الأمر جوقة من المغردين النهاريين من قناة الجزيرة، وفي مقدمتهم جمال ريان وفيصل القاسم، الذين يسخرون كل أوقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة إلى الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، حتى دخل على الخط مدير قناة الجزيرة الإخواني ياسر أبو هلالة بتغريدات وتحريضات طائفية، إذ يظهر على تغريدات أبو هلالة التحريض المذهبي، وضبط مغردون أبو هلالة وهو يعيد تغريدات ذات أبعاد طائفية تسيء إلى السعودية، وخصوصاً بعد التقارب العراقي السعودي الأخير، الذي اعتبره فريق قطر المغرد تناقضا في العلاقة التاريخية بين البلدين، في إطار دعوتهم لاستمرار القطيعة بينهما.

وقد امتد الارتزاق الإعلامي حتى وصل إلى لندن عبر قناة «الغد العربي» التي أصبحت وكراً للمسيئين والمرتزقة الذين أصبحوا يعملون ليلا ونهارا للإساءة إلى الدول العربية، متخذين من حرية التعبير في بريطانيا سلاحا قذرا للإساءة إلى الدول الأربع.

أدوات ارتزاق

وقد قال الكاتب المصري يوسف أيوب في مقال له «يخطئ مرتزقة الإعلام إذا ظنوا أن لجانهم الإلكترونية أو بعض وسائل الإعلام الممولة، سواء في الدوحة أو أنقرة أو لندن، قادرة على أن تخفي الحقائق أو تشغل الرأي العام عنها، لأن القضية بالنسبة لنا لا تتعلق بأشخاص، وإنما بعقيدة نؤمن بها، ولا يمكن أن نتنازل عنها مطلقاً، مهما حدث، وعقيدتنا أن الدولة المصرية أكبر من أن تهاب مجموعة من المرتزقة أو تخضع لابتزازهم، حتى وإن كان هؤلاء المرتزقة تحركهم أجهزة مخابرات دولية، تحاول العبث في الأمن المصري من خلال مخططات قذرة يقوم على تنفيذها مرتزقة».

أما الكاتب السعودي أمجد المنيف فقال إنه خلال أسبوع، منذ بدء الأزمة القطرية، ظهرت عينات رخيصة، جلّها معروف، من مواقف سابقة، وقليل منها جديد، اهتدى للرخص حديثا، يهاجمون المملكة بشكل وقح، من جنسيات عربية، استجابة للريال القطري، ومغازلة للريال السعودي، لكن السعودية أكبر من أحلامهم الوضيعة، في هذا السياق، يفترض أن نقول إن الدولة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، وتستأجر المرتزقة لفعل ذلك، بصفات وأشكال مختلفة، لا ترتقي لأن تكون دولة.

مأجورون

قال الكاتب السعودي عبدالرحمن اللاحم كيف يمكن لإعلام قناة الجزيرة أن يصف الإعلاميين الخليجيين بالمرتزقة، في حين أن قناة الجزيرة عبارة عن مجموعة من المرتزقة الذين توظفهم الدوحة لشتم أشقائهم من دول الخليج. وأضاف من لقطر غير الدول الخليجية، ماذا سيقدم هؤلاء المأجورين للدوحة إذا تعرضت للخطر، أليست دول الخليج هي الحصن والسند الأول والأخير للدوحة؟

محمد مختار الشنقيطي من الفريق الليلي متخصص في الإساءة للسعودية

يتولى العاملون في قناة الجزيرة فترة النشاط النهاري على وسائل التواصل

ملامح صفقة مشبوهة بين الدوحة ومنظمة السياحة العالمية

نيويورك، القاهرة - وكالات

لم تمنع الفضائح التي تلاحق قطر في قضايا الفساد والرشى الكبيرة في العالم من مواصلة مساعيها المشبوهة. فقد أظهرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، إقامة اليوم العالمي للسياحة هذا العام، الذي سيعقد في 27 من الشهر المقبل، في قطر.

والدلائل حول شبهات ذلك الاختيار كثيرة تبدأ من سرية المعايير والضوابط التي يتم على أساسها اختيار الدول المضيفة، ثم طريقة وأسلوب وإعلان تفاصيل الاختيار، إضافة إلى الدوافع التي تجعل هذه المنظمة تختار دويلة معزولة سياسيا واقتصاديا من أقرب أشقائها لتكون مقر احتفالية اليوم العالمي للسياحة، ثم التساؤل الأخطر، كيف تكون قطر دولة سياحية تنطلق منها رسالة اليوم العالمي للسياحة وهي متهمة إقليميا ودوليا بدعمها منظمات إرهابية ترتكب جرائم إنسانية أقل أضرارها وقف نمو السياحة العالمية، وترهيب المواطنين من السفر والترحال إلى الدول السياحية بالعالم، فضلاً عن تحطيم الآثار.

الأدلة والمؤشرات على الشبهات حول الاختيار كثيرة ومتعددة ويؤكدها خبراء ورجال السياحة، الذين أكدوا أن الأمر صفقة مشبوهة تكشف أسلوب قطر في شراء سمعتها بالرشى، وأن الاحتفالية ستفشل بسبب المقاطعة العربية لإمارة الدم.

عزلة وانهيار

وكشف الخبير السياحي المصري عصام علي في تصريح أورده موقع «اليوم السابع» أن قطر تعاني عزلة وانهياراً في قطاع السياحة، وأن نموها السياحي تراجع 70 في المئة لأول مرة منذ عام 2010، وأن هناك قلقاً وتوتراً يحيط بكل العاملين بقطاع السياحة هناك، خاصة بعد تأجيل إنشاء 13 فندقا كان مقررا بناؤها هذا العام، نظرا للظروف المتدهورة التي يمر بها اقتصاد الدوحة.

فيما قال الخبير السياحي وعضو غرفة شركات السياحة في مصر عادل عبد الرازق، إن الاختيار مشبوه ويعكس حجم العشوائية بمنظمة السياحة العالمية التي تختار الدول المستضيفة بناء على مؤشرات تغيب جميعها عن دولة قطر، مؤكدا أن المنظمة تسير بهذا القرار على خطى الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، الذي عقد نفس الصفقة المشبوهة في اختيارها لتنظيم كأس العالم 2022.

وأوضح عبد الرازق في تصريح لـ«اليوم السابع» أن هذا الاختيار يكشف أسلوب قطر القذر في شراء السمعة والشهرة الدولية من خلال منظمات دولية لا يوجد عليها رقيب ولا تخضع لمحاسبة أو مراجعة، مضيفا: «كيف تكون قطر وهي معزولة اقتصاديا وسياسيا وجويا مكانا لاحتفالية اليوم العالمي للسياحة، وكيف يختار أعضاء المنظمة قطر رغم علمهم بأن سياحتها تتراجع، وأنها في ذيل دول المنطقة التي تعد مناطق جذب سياحية».

وأوضح عبد الرازق أن هذه المنظمة بحثت عن التسهيلات والمميزات والمنح المالية التي ستقدمها قطر في استضافتها لذلك اليوم، وأن الأمر لا يخلو بأي حال من الأحوال من رشى سياسية وبحث عن مصلحة مادية سعت إليها المنظمة من وراء ذلك الاختيار المشبوه.

بلا رقيب

وأبدى رئيس غرفة السياحة السابق في مصر، عمازي عبد العظيم، اندهاشه من القرار، الذي وصفه بأنه قرار سياسي ولا يحمل أي نوايا صادقة تجاه نمو السياحة في العالم، وأن منظمة السياحة العالمية ليس عليها رقابة، وأن المنظمة تجاهلت دعم قطر للإرهاب ومنظمات العنف بالعالم واختارتها لتكون مضيفة لليوم العالمي للسياحة، مشيراً إلى أن هناك تساؤلات كثيرة حول الاختيار تفتح ملف تلك المنظمات التي تمنح صكوكاً مجانية لبعض الدول، وتسير بقراراتها عكس التيار.

مؤسسة حقوقية بحرينية: المقاطعة حق سيادي

أكد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، أن الخلاف الحالي مع قطر يعتبر خلافا سياسيا وأمنيا وليس له علاقة بحقوق الإنسان، وأن ما قامت به مملكة البحرين جاء لصيانة أمنها الوطني وحفاظا منها على استقرارها، وهو حق سيادي أصيل لها كفلته المواثيق والاتفاقيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

وأشاد المجلس بالتوجيه الملكي الصادر من العاهل البحريني لمراعاة الحالات الإنسانية للأسر المشتركة البحرينية القطرية، انطلاقا من الإيمان العميق لمملكة البحرين بالترابط الأسري بين أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وتقديرا منها للشعب القطري الشقيق، الذي يمثل امتدادا طبيعيا وأصيلا لإخوانه في مملكة البحرين، وما تم تخصيصه من خط ساخن يتبع وزارة الداخلية لتلقي هذه الحالات الإنسانية واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وتطرق مجلس المفوضين إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين الدول الخليجية، وأكد أهمية عدم استغلال أزمة قطع العلاقات الدبلوماسية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ودولة وقطر لإثارة الفتنة، حسبما قامت بها بعض الجهات والمؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام القطرية من الترويج إلى أن القرارات السيادية للدول المقاطعة ما هي إلا حصار -حسب تعبيرها- أدى إلى انتهاك لحقوق الإنسان، من دون مراعاة لحقوق وحريات المواطنين والمقيمين على أراضي تلك الدول. المنامة - وكالات

تراجع أسعار الغاز المسال تهدد ثروة «الحمدين»

قال خبراء في مجال الطاقة، إن وفرة الإنتاج من الغاز الطبيعي أفقد الغاز القطري المسال زبائنه، خاصة في ظل ثورة الغاز الصخري الأميركي التي بدأت في العام 2005.

وقال خبير الطاقة، المهندس عماد بن الرمال، إن الأيام المقبلة ستشهد انخفاضاً حاداً في أسعار الغاز القطري المسال، في ظل وفرة المعروض ودخوله في منافسة مع الغاز الطبيعي، مؤكداً أن أسعار الغاز المسال ستتراجع كثيراً، ولأنه يستبعد أن تتساوى مع «الغاز الطبيعي»، لتتراوح بين 3 و4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية.

وأوضح الرمال، في تصريحات لوسائل إعلام سعودية، أن قطر تلقت صدمة كبيرة بعد إغلاق محطة «جولدن باس» في ولاية تكساس الأميركية، في اليوم التالي لانتهاء أعمال الإنشاء عام 2010؛ إذ لم يكن ذلك بسبب الخسائر المادية المقدرة بمليار دولار، بل لفشل الدوحة في قراءة الواقع الجديد لثورة الغاز الصخري الأميركي التي بدأت في العام 2005، وخروج أميركا من قائمة الدول المستوردة لغاز قطر المسال، رغم أنها كانت «الزبون الرئيسي».

وأضاف خبير الطاقة في تصريحاته، أن الأخبار السيئة للغاز المسال القطري، أو حتى المكتشفة حديثاً في حوض المتوسط، أن أستراليا ستبدأ ضخ إنتاجها الضخم من الغاز المسال منتصف العام المقبل، بقدرة 85 مليون طن سنوياً، لتفوق إجمالي ما تنتجه قطر بـ15٪، وكذلك مشروعات أنابيب الغاز بين روسيا والصين أو إيران وباكستان، مشدداً على أن كل ما سبق سيؤثر في أسعار الغاز المسال القطري، الذي تعاني آباره حالياً من ارتفاع تكلفة الإنتاج، نتيجة لتوقف الاستثمار به لمدة 15 عاماً، وكذلك تكلفة الأموال التي تدفع للجار الإيراني مقابل السحب من المنطقة الحدودية المشتركة.

وفي انعكاس لحجم الخسائر التي تكبدها قطاع النفط والغاز القطري نتيجة مقاطعة الرباعي العربي للدوحة على خلفية ثبوت دعمها للإرهاب، وحجم ما هو متوقع من إخفاقات مرتقبة، خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مطلع الشهر الماضي، للمرة الثانية توقعاتها لمستقبل 4 مؤسسات غاز قطرية من مستقر إلى سلبي، مشيرة إلى أنها يمكن أن تقوم بتخفيض تصنيفات شركة قطر للبترول في حال تراجع التصنيف السيادي لقطر. الرياض- وكالات

ـــة».. ونزوح الاستثمارات يتسارع

■ الدوحة تلجأ إلى حلول مؤقتة للادعاء بسلامة اقتصادها | أرشيفية

القطري لا يشهد تدهوراً وتراجعاً على جميع المستويات فقط وأن فاتورة الخسائر مرشحة للزيادة حيث أنه لا يزال هناك المزيد من المخاطر القادمة بدأت بتأثر التصنيف الائتماني للدوحة كمحصلة لسياسات رعناء تدمر المكتسبات.

ولفتوا إلى أن التسعير يعتمد أساساً على العملة وفترة الدين، وفي حال قررت قطر رفع سقف الدين لـ 5 سنوات بالدولار، فإن الأسواق لن تقبل أقل من نسبة فائدة عند 3,50-3,75٪، في الوقت الذي أمام الدوحة عدة استحقاقات قصيرة الأمد خلال السنتين القادمتين.

سحب ودائع

وتعتزم عدد من البنوك الخليجية سحب ودائعها في المصارف القطرية لدى استحقاقها حسبما أفادت مصادر لوكالة «بلومبيرغ».

وكانت المصارف الخليجية قد أودعت الأموال لدى المصارف القطرية قبل المقاطعة العربية الرباعية، لأن سعر الفائدة بين المصارف القطرية كان قد سجل أعلى مستوى في الخليج.

وتمثل الودائع الأجنبية لدى البنوك القطرية 22٪ من إجمالي الودائع التي تراجعت 7,5٪ إلى 47 مليار دولار في يونيو مقارنة مع الشهر الذي سبقه.

وتوقعت «موديز» تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر إلى 2,4 ٪ العام الحالي مرجحةً تباطؤ نمو الائتمان المحلي القطري إلى 5 ٪ هذا العام و7 ٪ في 2018 مقارنة بنحو 15 ٪ عام 2015 مضيفة أن تباطؤ نمو الناتج المحلي والائتمان إلى جانب مقاطعة 4 دول عربية لقطر سيؤديان إلى انخفاض في جودة الأصول.